

Following the Modern Trends for Internal Audit in the Reduction of Profit Management Practices. (A Field Study on Sudanese Banks)

Ahmed Yousif Maulood Ismail¹ and Al hadi Adam Mohammed Ebrahim²

¹Sinnar University
²AL nelain University

Abstract: The study dealt with the impact of recent trends of internal auditing in reducing earnings management practices. The study aimed to measure the impact of recent trends of internal auditing in limiting the practice of profit management, clarifying the role played by internal audit through reviewing ethics in limiting the practice of profit management, and the descriptive approach was used, and (136) questionnaires were distributed, and (134) were analyzed. A questionnaire, using statistical methods, and the study reached results, including that there is a significant (positive) effect of the governance role of internal audit on limiting the practice of profit management, where the value of the regression coefficient was 0.644 and the level of morale was 0.000, and the value of the regression coefficient for the role of internal audit in ethics review was 0.362 and the level of morale 0.000, The internal audit contributes, through the governmental role, to the application of good supervision over the performance of Sudanese banks. The study also recommended paying attention to developing the human cadre in Sudanese banks and making them aware of the importance of scientific research and what they provide to the banks themselves, to society and to the economy, seeking to determine the mechanism for reviewing ethics controls within Sudanese banks.

Keywords: Housing role internal review, review of ethics, Graduate Management practices.

أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.. "دراسة ميدانية على المصارف السودانية"

1. أحمد يوسف مولود إسماعيل
2. أ.د. الهادي آدم محمد إبراهيم
3. جامعة سنار - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة النيلين

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، توضيح الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية عبر مراجعة الأخلاقيات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتم توزيع عدد (136) استبانة، وتحليل عدد (134) استبانة، باستخدام الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها هناك أثر معنوي (إيجابي) للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.644 ومستوى المعنوية 0.000، وبلغت قيمة معامل الانحدار لدور المراجعة الداخلية على مراجعة الأخلاقيات 0.362 ومستوى المعنوية 0.000، تساهم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي في تطبيق الرقابة الجيدة على أداء المصارف السودانية. كما أوصت الدراسة بالاهتمام بتطوير الكادر البشري في المصارف السودانية وتوعيتهم بأهمية البحوث العلمية وما تقدمه للمصارف نفسها وللمجتمع وللإقتصاد، السعي لتحديد آلية مراجعة ضوابط الأخلاقيات داخل المصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، مراجعة الأخلاقيات، ممارسات إدارة الأرباح.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

تمهيد:

تعتبر إدارة الأرباح سلوكاً تسعى الإدارة من خلاله إلى تقليل وتخفيف تقلبات الأرباح، ويرتكز هذا السلوك على فهم أن الإدارة ترغب في تحقيق استقرار في أرقام الأرباح من فترة محاسبية لأخرى، وذلك من خلال تخزين الأرباح خلال السنوات الجيدة النتائج لاستخدامها في السنوات الأقل حظاً في نتائجها، ومن أجل تحقيق أهداف مختلفة، منها التأثير على المدفوعات الضريبية واكتساب ثقة المساهمين والحصول على قروض جديدة وتحسين أسعار أسهمها في السوق المالية، واعتقاد الإدارة أن تقلبات الأرباح يعتبر أحد عناصر تقييمها، كما أن مستخدمي القوائم المالية يعتبرون درجة تباين الأرباح كمقياس عام للمخاطرة التي يتعرض لها النشاط. (إسماعيل، كرمة، 2016م)

تعتبر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية من الأساليب الرقابية التي تعمل من أجل جودة عمليات المراجعة الداخلية، حيث يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة وسيلة حديثة تركز عليها المراجعة الداخلية، إذ لها دور مهم جداً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أن التركيز على مراجعة الالتزام بالأخلاقيات المهنية والأخلاقية يعد مسلكاً حديثاً تركز عليه المراجعة الداخلية، مما له الأثر المباشر على ممارسات إدارة الأرباح. عند إنجاز المراجعة لهذا الدور الجوهري فإنها تفي بمسؤولياتها تجاه المجتمع بكفاءة وفعالية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيسي

- ما مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
- ويتفرع إلى الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى يؤثر الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
2. هل تؤثر مراجعة الأخلاقيات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيسي وهو:

- قياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح
- ويتفرع إلى الأهداف التالية:

1. معرفة مدى تأثير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
2. توضيح الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية عبر مراجعة الأخلاقيات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية: تتبع أهمية الدراسة العلمية من خلال ما يلي:

1. تقديم مساهمة علمية في كشف جوانب النقص حول المنفعة التي تقدمها الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
2. تزويد المكتبات بمساهمة إضافية عن موضوع الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ثانياً: الأهمية العملية: تتبع أهمية الدراسة العملية من خلال ما يلي:

1. إظهار أهمية الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
2. تزويد إدارات المصارف السودانية بمزيد بالمعرفة بضرورة التركيز على منفعة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- ويتفرع هذا الفرض إلى الفرضيات الفرعية التالية:
1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
 2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مراجعة الأخلاقيات والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع وعرض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتتبع محاور الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة وفرضياتها، والمنهج الاستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية لاختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

مصادر معلومات الدراسة:

تعتمد الدراسة في الحصول على معلومات من المصادر والأدوات الآتية:

1. مصادر أولية: (الاستبيان).
2. مصادر ثانوية: (كتب - مراجع - مجلات - إنترنت).

حدود الدراسة:

تتخصر حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. حدود مكانية: عينة من المصارف التجارية العاملة في جمهورية السودان - ولاية سنار.
2. حدود زمانية: 2022م.
3. حدود مؤسسية: المصارف التجارية.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عددًا من الدراسات السابقة، وذلك وفقاً للمنهج التاريخي كما يلي:

دراسة: (black et al), (2017)

تعرضت الدراسة لموضوع "تأثير حوكمة الشركات على قيمة الشركة"، وقد شملت الدراسة الشركات الكورية الجنوبية المدرجة في السوق المالي، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل للشركات المدرجة، وذلك بهدف إيجاد مؤشر للحاكمية المؤسسية، وقد تكون المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية تشكل في مجموعها مقياساً للحوكمة، والمتمثلة في (حقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والإفصاح، وتركز الملكية)، وتم اختيار أثر التباين في ممارسات الحوكمة في الشركات الكورية المدرجة في السوق المالي الكوري على الأداء المالي للشركات ممثلاً في القيمة السوقية إلى الدفترية باستخدام تحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مستوى الحوكمة في الشركة والقيمة السوقية للشركة، وأن الزيادة بمقدار 10 نقاط في مؤشر الحوكمة قاد لزيادة قدرها 14% في القيمة السوقية لسهم الشركة.

دراسة: يونس، (2019م)

تتمثل مشكلة الدراسة في: ما هو أثر الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح. هدفت الدراسة إلى عرض الإطار النظري للدخل الشامل الآخر. اختبرت الدراسة الفرضيات منها: لا يوجد أثر جوهري لبند الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. أوصت الدراسة بتوعية إدارة المصارف بالمخاطر الناجمة عن عمليات إدارة الأرباح.

دراسة: بلة، (2021م)

تمثلت مشكلة الدراسة في: هل تساهم المراجعة الداخلية وفق إطار الحوكمة في تحسين عملية المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي. هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة المراجعة وعملية المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي. توصلت الدراسة إلى النتائج منها: أن المراجعة الداخلية قد قامت بمراجعة القوائم المالية بصورة مستمرة مما أدى إلى سلامة الاختيار الإداري عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية.

التعليق على الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع ودراسة الأدبيات ذات الصلة تأتي هذه الدراسات لمتابعة الأفكار التي تم تناولها في الدراسات السابقة، مع محاولة أخذ عملية الدراسة في مجال المراجعة الداخلية في المصارف السودانية في مجال جديد نوعاً ما. وتتمثل الإضافة الأهم لدراسة الباحثين على الدراسات السابقة في معرفة مدى تأثير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوضيح أثر المراجعة الداخلية عبر مراجعة الأخلاقيات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. هذا ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها حيث:

1. تتميز هذه الدراسة بتناولها موضوع مهم وهو الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وربطها بالحد من ممارسات إدارة الأرباح. حيث لم يتم الربط بين المتغيرين فيما سبق.
2. كما تتميز هذه الدراسة بكونها طبقت في القطاع المصرفي السوداني.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية:

عرفت المراجعة الداخلية الحديثة بأنها نشاط رقابي مستقل موضوعي واستشاري من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدي إلى تحسين أدائها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة. (عيسى، 2008م).

ثانياً: آليات الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية:

1. مفهوم الحوكمة:

تعرف الحوكمة بأنها الحكم أو التحكم، أي السيطرة على الأمور ووضع ضوابط وقيود تحكم العلاقات داخل المؤسسة، (سليمان، 2009م) وعرفت الحوكمة من قبل صندوق النقد الدولي بأنها الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية، (عبد العال، 2005)، كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها مجموعة من القواعد والأنظمة الرقابية التي يتم عن طريقها السيطرة على أعمال المؤسسة وحمايتها وتحقيق تفاعل كفاء بين كل الأطراف المرتبطة بها وبما يحقق الإفصاح والشفافية والنزاهة، (بريس وأحمد، 2020م)، وعرفها معهد المدققين الداخليين "IIA" بأنها هي العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة، (حماد، 2005م).

يرى الباحثان أن الحوكمة تعني مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويؤدي تطبيقها إلى تطبيق حكم القانون، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وتقوية نظام الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية والمساءلة وحماية حقوق كافة المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة، وفرض رقابة على كافة أنشطته المؤسسة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله المالي والإداري. مما يساعد في تحقيق الشفافية.

أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الآتي:

1. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
 2. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة، (العبيدي وهادي، 2019).
 3. تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة.
 4. زيادة الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات المالية، (بريس وأحمد، 2020م).
- يرى الباحثان أنه يمكن إضافة أهداف للحوكمة تتمثل في:
1. تحقيق مبدأ الشفافية والمساواة والمساءلة في المؤسسة.
 2. محاربة التصرفات غير المقبولة بشتى أشكالها المادية والإدارية والأخلاقية.
 3. تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات.

أهمية الحوكمة:

تتلخص أهمية في الآتي:

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
 2. تحقيق ضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين، (عبد الرحمن، 2018م).
 3. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، (محمد، 2016م).
- يرى باحثان أن أهمية الحوكمة تكمن في كونها تدعو إلى ترسيخ القيم والأخلاق الفاضلة في المجتمع، كما أنها تراعي لمصالح جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة ولا تهمل أي منهم مهما صغر حجمه، وبالتالي تمنع تضارب المصالح في المؤسسة، كما أنها تسعى إلى تحقيق المصداقية والشفافية، وبالتالي تؤدي إلى تقليل نسبة المخاطر المحتمل حدوثها، وبذلك تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يزيد من قيمة المؤسسة.

خصائص الحوكمة:

هنالك خصائص تستند إليها الحوكمة وهي:

1. الانضباط: تعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. الشفافية: تعني ضرورة تقديم صورة حقيقية لكل ما حدث.
3. الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
4. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف في الشركة، (إلهام، عبد الصمد، 2019م).
5. مراقبة الفساد ومحاربتة: يقصد بها كشف حالات الفساد وتحويل مرتكبيه للمحاسبة، (العبيدي وهادي، 2019م).
6. العدالة والمساواة: تعني التعامل المنصف بين جميع الأفراد دون تفضيل فرد على الآخر، (علي وجاسم، 2017م).

معايير الحوكمة:

تتلخص معايير الحوكمة في:

1. ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: لكي يتم ذلك فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن للمشاركين في الأسواق المالية الاعتماد عليه، (الجاجوي وعبد الرضا، 2018م).
 2. حقوق المساهمين: تتمثل في تسجيل الملكية، وتحويلها والتصويت في الاجتماعات العامة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على حصص أرباح.
 3. دور أصحاب المصالح: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة الاعتراف بحقوق كافة أصحاب المصالح كما يراها القانون، (عطية وشاكر، 2020م).
 4. المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.
 5. الإفصاح والشفافية: يقصد بها التزام الشركة بتوفير البيانات والمعلومات والسماح بالإطلاع عليها وتوصيلها بصفة دورية حتى في الحالات الاستثنائية إلى جهات الرقابة مثل هيئة سوق المال.
 6. مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يتيح إطار الحوكمة الخطوط الإرشادية والإستراتيجية للشركة، (حسين ومحمود، 2019).
- مما تقدم يرى الباحثان أن الحوكمة تعني التصرفات السليمة والمقبولة ووضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والمراجعين والإدارة العليا والتوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، مما تساعد في وضع إستراتيجية المؤسسة التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي أو فشلها ومساهمة الأفراد في ذلك.

الأخلاقيات كاتجاه حديث للمراجعة الداخلية:**مفهوم الأخلاقيات:**

تعرف أخلاقيات العمل بأنها مجموعة من القواعد الأخلاقية والقيم المبدئية التي تحكم سلوك الفرد والجماعة بشأن ما هو صحيح وما هو خطأ من تصرفات، كما أنها تسهم في تحديد المعايير اللازمة لما هو جيد ولما هو سيء من التصرفات والأفعال التي يقوم بها الأفراد، (رشاد، مزا، 2019م)، تعتبر الأخلاقيات مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطيء، وبالتالي فإن أخلاقيات المحاسبة ما هي إلا مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهيم على السلوك المحاسبي، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطاً توجيهية للمحاسبين في أداء أعمالهم، وأن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب، (بور، بحر، 2019م)، الأخلاقيات هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شخص ما، وتوضيح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطيء بشكل نسبي في ضوء المعايير السائدة في المجتمع بحكم العرف والقانون، والذي تلعب فيه الثقافات التنظيمية والقيم وأنظمة المنظمة وأصحاب المصالح دوراً أساسياً في تحديده، (أرديني، 2007م).

يرى الباحثان أن الأخلاقيات هي مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية التي تحكم سلوك الفرد، فهي تعد السلوك المطلوب التي تعتمد عليها المؤسسة. أما أخلاقيات المهنة يرى الباحثان أنها مجموعة من المبادئ والقواعد المهنية التي تحت المحاسبين على تشجيع السلوك السوي للمحاسب وتكون واقعية وقابلة للتطبيق.

دور المراجع الداخلي في مراجعة الأخلاقيات:

تعد المراجعة المالية أسهل بكثير عن مراجعة الأخلاقيات، في حين تعد مراجعة الضوابط الجامدة أكثر سهولة من مراجعة الضوابط المرنة. مع ذلك فإن المقاييس العالمية لممارسة المراجعة الداخلية (المعايير) التي أصدرتها جمعية المدققين الداخليين تشير إلى أن المعيار (أ 2110)، (الخولي، 2015):

ينبغي أن يقيم نشاط التدقيق الداخلي خطة أهداف وبرامج وأنشطة المنظمة المتعلقة بالأخلاقيات وتنفيذها، وأن الأخلاقيات تعد جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الخاص بالحوكمة التنظيمية، مما يعني أن أي ضمان متعلق بالحوكمة يتم تقديمه يجب أن يأخذ الأخلاقيات في الاعتبار، يحتاج المراجع الداخلي مراجعة الأخلاقيات حتى يتسنى له تقديم رأي للجنة التدقيق والإدارة العليا حول فاعليتها.

تشمل مراجعة الأخلاقيات الآتي، (الخولي، 2015):

1. مثل يحتذي به التزام المجلس والإدارة العليا بالأخلاقيات.
2. المبادئ الأخلاقية: مدى الالتزام بالمبادئ الأخلاقية على كافة مستويات المنظمة، بما في ذلك حاملو الأسهم والموردون.
3. إدارة المخاطر: إدراك الحاجة إلى إدارة المخاطر والتنفيذ الفعال لإدارة المخاطر في المنظمة.
4. تبادل المعلومات: التبادل الفعال للمعلومات ذات الصلة بالبرامج الأخلاقي ونتائجها.
5. التقارب: وجود تقارب ومحاذاة بين إدارة المخاطر والثقافة الأخلاقية للمنظمة.

الاعتبارات الرئيسية لمراجعة الأخلاقيات:

قد يكون هنالك عدة أساليب يمكن إتباعها عند إجراء تدقيق الأخلاقيات كمراجعة سياسات وإجراءات الأخلاقيات، ومراجعة عمل قسم الأخلاقيات أو الاستطلاعات ومقابلات الموظفين، بغض النظر عن المنهج هنالك العديد من النقاط يجب أخذها بعين الاعتبار وهي، (الخولي، 2015):

1. ينبغي على لجنة التدقيق تحديد المشكلات الخاصة المتعلقة بالأخلاقيات التي يجب التركيز عليها. في بعض الأحيان قد تقرر اللجنة إجراء تدقيق شامل ومفصل على الأخلاقيات، أو قد تركز اللجنة على مشكلات أخلاقية معينة تعد مهمة في تلك المواقف بصورة خاصة.
2. يتطلب تدقيق الأخلاقيات أن يتم على أساس المخاطر وأن يقوم على أساس تقييمها، ينبغي أن يضع المدقق الداخلي أساساً للمخاطر الخاصة بالمنظمة مما يساعد في التركيز على أهداف التدقيق.
3. يجب وضع أهداف التدقيق الواقعية.
4. تحديد كيفية مراجعة الضوابط المتعلقة بالأخلاقيات.
5. إرسال تقارير نتائج التدقيق دون خوف أو تحيز للجنة التدقيق والإدارة العليا.
6. المراقبة والمتابعة لضمان تنفيذ الاقتراحات بفاعلية وحدوث تغيير بناء بطريقة مناسبة.

ثالثاً: ممارسات إدارة الأرباح:**مفهوم إدارة الأرباح:**

عرفت إدارة الأرباح بأنها عملية اتخاذ خطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بهدف تحقيق المستوى المطلوب من الأرباح المعلنة في البيانات المالية، (عابد، 2018م)، كما عرفت بأنها عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هو عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه معدو القوائم المالية من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة، أو تجاهل بعضها أو جميعها، (فريد، 2014)، أيضاً عرفت بأنها هي الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ وبطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، (سميرة، فهمية، 2012م).

يرى الباحثان أن إدارة الأرباح تعني التلاعب بأرقام القوائم المالية بما يتماشى مع رغبة الإدارة، باستغلالها للمرونة المحاسبية، وهي تتأثر ببنية ممارستها قد تكون لصالح الشركة، أو لصالح الإدارة، إلا أن في الانطباع العام يوحي باستخدامها لصالح الإدارة، وهي تعد أكبر مهدد لمهنة المحاسبة، لأنها أياً كانت تتعارض مع مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية محل اتخاذ القرارات.

أهداف إدارة الأرباح:

تسعى إدارة الأرباح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعظيم ثروة المديرين، وذلك من خلال الآتي:
 - أ. تعظيم إجمالي الأجرور والحوافز والمكافآت في الأجل القصير.
 - ب. زيادة الأمن الوظيفي للإدارة، (اللوذي، 2013م).
2. التأثير الإيجابي على سمعة المؤسسة في السوق.
3. تخفيف العبء الضريبي، (قزال وزحاف، 2019م).

يرى الباحثان أن إدارة الأرباح تهدف إلى:

1. محاولة تضخيم أو تخفيض الأرباح لتحقيق رقم الربح المستهدف.
2. محاولة إرضاء المستثمرين بأداء إدارة الشركة.
3. محاولة تحسين سمعة الشركة لتحقيق مكاسب قد تكون ذاتية.

خصائص إدارة الأرباح:

تتميز إدارة الأرباح بعدة خصائص وهي، (<https://acc-jordan.blogspot.com>):

1. أن إدارة الأرباح شكل من أشكال التلاعب والاحتيايل في مهنة المحاسبة.
2. أن استخدام أساليب إدارة الأرباح في عملية مخططة تقوم بها الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة.
3. أن الهدف من استخدام أساليب إدارة الأرباح هو الوصول برقم صافي الربح إلى رقم معين يحقق مصالح إدارة الشركة ومصالح غير مباشرة للشركة في الأجل القصير.
4. أن استخدام الإدارة لأساليب إدارة الأرباح من شأنه أن يؤثر على مصداقية وموثوقية البيانات بالقوائم المالية.

العوامل التي أدت إلى ظهور إدارة الأرباح:

هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهور إدارة الأرباح وهي، (نقموش، 2019م):

1. حرية اختيار المبادئ المحاسبية.
2. حرية التقديرات المحاسبية.
3. توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية.

رابعاً: العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وإدارة الأرباح:

إن التدقيق الداخلي يساهم في مكافحة الفساد المالي والغش والتلاعب في الأرباح والتقليل من حالاته، حيث إن وجود التدقيق والرقابة يمنع كل من تسول له نفسه للقيام بالأعمال غير المشروعة. وينشأ خطر التلاعب في: (سمية وسمير، 2018)

1. الضغوط: أن الضغوط التي تتعرض لها الإدارة أو الموظفون والتي قد تدفع بهم إلى ممارسة التلاعب.
2. الفرص: وجود مناخ ملائم لحدوث التلاعب مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية أو في المبادئ المحاسبية.
3. التبريرات: تعني قدرة مرتكبي الغش على تبرير تصرفاتهم الاحتياطية.

وبالتالي يقع على عاتق المراجع الداخلي استخدام أساليب المراجعة الداخلية الحديثة لتلمس تلك الحالات وبشكل دائم وعدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث تلاعب في الأرباح ورصدها ومتابعتها، حيث إن الحذر والشك المهني يعتبر من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق الداخلي، والتي تساعده في مهمته.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد من المصارف العاملة في ولاية سنار وعددها (17) مصرفاً، حيث بلغ عدد العاملين الذين يمكن استبانهم (215) موظفاً، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع عدد (136) استبانة تمثل نسب 80% بالنسبة لمجتمع الدراسة.

جدول رقم (1) تنظيف البيانات ونسبة استجابة العينة:

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	136
2	مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها	134

2	الاستبانات التي لم ترد	3
0	الاستبانات غير الصالحة نسبية البيانات المفقودة	4
134	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	5
98.52%	نسبة الاستجابة	6

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م.

ثانياً: أدوات الدراسة ومراحل تصميمها:

استخدم الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسات المسحية وتمشياً مع ظروف هذه الدراسة وطبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها، والوقت المسموح لها والإمكانات المادية المتاحة تم التوصل إلى أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الاستبانة.

اعتمد الباحثان عند إعداد الاستبانة على المصادر التالية:

- (1) المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة أو جزء من مشكلة الدراسة.
- (2) البحوث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة.
- (3) مقابلة بعض المختصين في مجال الدراسة والاستفادة من آرائهم حول المقياس المستخدم في الدراسة وطريقة صياغة عبارتها بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

ثالثاً: صدق أداة الدراسة:

1. الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة.

2. الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداء الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي يريد الأداء الوصول إليها، وبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لعبارة الاستبانة

رابعاً: الأساليب الإحصائية التالية:-

- (1) التكرارات والنسب المئوية: استخدم الباحثان هذا الأسلوب للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجاباتهم اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها الدراسة.
- (2) المتوسط الحسابي (Mean): ذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة بحسب محاور الاستبانة مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط.
- (3) المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) (Mean Weighed): ذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) مع العلم أنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي موزون .
- (4) اختبارات (One Sample T-Test): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة أم لا.

خامساً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة T ومستوى المعنوية للعبارات:

جدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة T ومستوى المعنوية لعبارات: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	الترتيب	درجة الموافقة
تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصرف.	4.53	0.634	27.953	0.000	1	موافق بشدة
تقييم أداء الإدارة العليا للمصرف.	4.25	0.770	18.734	0.000	8	موافق بشدة
حماية حقوق المساهمين في المصرف.	4.43	0.630	26.199	0.000	5	موافق بشدة
تطبيق الرقابة الجيدة على أداء المصرف.	4.47	0.597	28.513	0.000	2	موافق بشدة
دعم عملية الإفصاح في التقارير المالية بالمصرف.	4.34	0.767	20.278	0.000	7	موافق بشدة
محاربة التصرفات غير المقبولة بشتى أشكالها في المصرف.	4.40	0.672	24.044	0.000	4	موافق بشدة

تحقيق الشفافية في التقارير المالية بالمصرف	4.42	0.652	25.161	0.000	3	موافق بشدة
السعي لتحقيق الاستقامة للعاملين بالمصرف.	4.37	0.700	22.599	0.000	6	موافق بشدة
المتوسط العام	4.39	0.430	37.584	0.000		موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة الوسط الحسابي لفقرات "الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية" قد تراوحت بين (4.53 من 5) وقيمة الاختبار T بلغت 27.953 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني "تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصرف" والتي جاءت بالمرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي هي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي جاءت الفقرة "تقييم أداء الإدارة العليا للمصرف". حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة (4.25 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 18.734، ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

بشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي للبعد ككل قد بلغ (4.39 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 37.584 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة T ومستوى المعنوية لعبارات دور المراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات:

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	الترتيب	درجة الموافقة
تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة في المصرف.	4.37	0.782	20.325	0.000	1	موافق بشدة
تطوير الميثاق الأخلاقي للعاملين بالمصرف.	4.08	0.795	15.753	0.000	8	موافق
تحقيق الأمانة في أداء الواجبات بالمصرف.	4.28	0.742	20.025	0.000	2	موافق بشدة
المحافظة على نزاهة البيانات المالية بالمصرف	4.23	0.735	19.396	0.000	4	موافق بشدة
تعزيز ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة بالمصرف.	4.27	0.727	20.196	0.000	3	موافق بشدة
تشجيع بذل العناية المهنية الكافية للعاملين بالمصرف.	4.17	0.741	18.300	0.000	5	موافق
تحديد المشاكل المتعلقة بالأخلاقيات التي يجب التركيز عليها في المصرف.	4.17	0.790	17.163	0.000	6	موافق
تحديد كيفية مراجعة ضوابط الأخلاقيات داخل المصرف.	4.11	0.792	16.262	0.000	7	موافق
المتوسط العام	4.21	0.558	25.138	0.000		موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة الوسط الحسابي لفقرات "دور المراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات" قد تراوحت بين (4.37 من 5) وقيمة الاختبار T بلغت 20.325 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني "تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة في المصرف" والتي جاءت بالمرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي هي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي جاءت الفقرة "تطوير الميثاق الأخلاقي للعاملين بالمصرف" حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة (4.08 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 15.753، ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

بشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي للبعد ككل قد بلغ (4.21 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 25.138 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقيمة T ومستوى المعنوية لعبارات ممارسات إدارة الأرباح

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	الترتيب	درجة الموافقة
استغلال المرونة المتوفرة في المبادئ المحاسبية لتحقيق أهدافها.	4.18	0.812	16.808	0.000	3	موافق بشدة
تعظيم ثروة الملاك.	4.22	0.750	18.786	0.000	1	موافق
الحفاظ على سمعة المصرف في السوق بالتدخل في عملياته التشغيلية.	4.19	0.796	17.249	0.000	2	موافق بشدة
تعديل بنود قائمة الدخل من أجل تحقيق الربح المستهدف.	4.01	0.918	12.804	0.000	8	موافق بشدة
الإفصاح الكامل في القوائم المالية عند تغيير السياسات المحاسبية المتبعة.	4.13	0.808	16.143	0.000	6	موافق بشدة
اتخاذ القرارات التشغيلية من خلال التغيير في الأنشطة الحقيقية لزيادة الإيرادات.	4.16	0.777	17.334	0.000	4	موافق
تخفيض التقلبات في الدخل المعلن من خلال تطبيق الأساليب المحاسبية.	4.14	0.815	16.221	0.000	5	موافق
التغيير من سياسة مالية لأخرى كل ما دعت الحاجة لذلك.	4.01	0.822	14.284	0.000	7	موافق
المتوسط العام	4.13	0.548	23.847	0.000		موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة الوسط الحسابي لفقرات "ممارسات إدارة الأرباح" قد تراوحت بين (4.22 من 5) وقيمة الاختبار T- بلغت 18.786 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني "تعظيم ثروة الملاك"، والتي جاءت بالمرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي هي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي جاءت الفقرة "تعديل بنود قائمة الدخل من أجل تحقيق الربح المستهدف"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة (4.01 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 12.804 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

بشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي للمحور ككل قد بلغ (4.13 من 5) وبلغت قيمة الاختبار T، 23.847 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة على هذه الفقرات من قبل أفراد عينة الدراسة.

المحور الرابع: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية) على الحد من ممارسة الأرباح.

جدور رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية)، مراجعة الأخلاقيات) على الحد من ممارسة الأرباح.

المتغيرات	قيمة معامل R2 التحديد	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة

0.128	1.533	0.709	0.000	27.811	0.298	الثابت
0.000	4.181	0.496				الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية
0.006	2.798	0.315				مراجعة الأخلاقيات

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م. من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوي لكل الدور الحوكمي، دور المراجعة في مراجعة الأخلاقيات، حيث بلغت قيمة R^2 (0.29)، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 29% من التغير في المتغير التابع، الحد من ممارسة إدارة الأرباح حيث نجد أن هناك أثراً معنوياً للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.496 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أن هناك أثراً إيجابياً للحكومة الداخلية على الحد من ممارسة الأرباح، كما أن هناك أثراً معنوياً إيجابياً لدور المراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.315 ومستوى المعنوية 0.006 وهي أقل من 0.05
الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية) والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

جدور رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية) على الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

المتغيرات	قيمة معامل R^2 التحديد	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0.256	45.444	0.000	1.296	3.066	0.003
الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية				0.644	6.741	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2022م. من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوي للدور الحوكمي، حيث بلغت قيمة R^2 (0.25)، وهي تعني أن المتغير المستقل يفسر 25% من التغير في المتغير الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث نجد أن هناك أثراً معنوياً للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.644 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني أن هناك أثراً إيجابياً للحكومة الداخلية على الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط: الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (للمراجعة الأخلاقيات) للحد من ممارسة إدارة الأرباح

المتغيرات	قيمة معامل R^2 التحديد	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0.127	19.197	0.000	2.715	7.812	0.000
دور المراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات				0.362	4.381	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2021م. من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية الصفرية مما يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوي للمراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات، حيث بلغت قيمة R2 (0.12)، وهي تعني أن المتغير المستقل يفسر 12% من التغير في المتغير التابع الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث نجد أن هناك أثراً معنوياً لمراجعة الأخلاقيات، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.362 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني أن هناك أثراً إيجابياً للمراجعة الداخلية في مراجعة أخلاقيات على الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:
1. هناك أثر معنوي (إيجابي) للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية على الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، 0.644 ومستوى المعنوية 0.000، وبلغت قيمة معامل الانحدار لدور المراجعة الداخلية في مراجعة الأخلاقيات 0.362 ومستوى المعنوية 0.000.
 2. تساهم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي في تطبيق الرقابة الجيدة على أداء المصارف السودانية.
 3. تعمل المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي على محاربة التصرفات غير المقبولة بشتى أشكالها في المصارف السودانية.
 4. تسعى المراجعة الداخلية الحديثة لتطبيق الرقابة الجيدة على أداء المصارف السودانية.
 5. تساهم الآليات الحديثة للمراجعة الداخلية في تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة في المصارف السودانية.
 6. تسعى المراجعة الداخلية الحديثة إلى تحقيق الأمانة في أداء الواجبات بالمصارف السودانية.
 7. تعمل المراجعة الداخلية على تعظيم ثروة الملاك من خلال حث الإدارة على مراعاة مصالح أصحاب المصلحة.

ثانياً: التوصيات:

- بناءً على النتائج التي تم توصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:
1. الاهتمام بتطوير الكادر البشري في المصارف السودانية وتوعيتهم بأهمية البحوث العلمية وما تقدمه للمصارف نفسها وللمجتمع وللإقتصاد.
 2. الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في تقييم أداء الإدارة العليا للمصارف السودانية، مما يساهم في تقديم خدمات استشارية لها.
 3. المساواة بين جميع أصحاب المصالح في المصارف السودانية لضمان حماية حقوق المساهمين.
 4. الاهتمام بتحديد آلية مراجعة ضوابط الأخلاقيات داخل المصارف السودانية.
 5. الإفصاح الكامل في القوائم المالية عند تغيير السياسات المحاسبية المتبعة.

قائمة المراجع:

1. العبيدي، ناهض نجم حمد العبيدي، سالم عواد هادي، الحوكمة ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 49، بغداد، 2019م.
2. اللوزي، خالد محمد اللوزي، أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، كلية الدراسات العليا جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، 2013م.
3. الخولي، الشريف مروان الخولي، التدقيق الداخلي الحديث القائم على المخاطر، التدقيق على الأخلاقيات، (الإمارات: The Institute of Internal Auditors، 2015م).
4. إسماعيل، إسماعيل إسماعيل، محمد نور كرمه، ممارسة الشركات لسلوك تمهيد الدخل وأثره على ربحية السهم، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 23، دمشق، 2016م.
5. أمينة فداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة الجامعة، جامعة باجي مختار، المجلد 1، العدد 16، الجزائر، 2014م.
6. إلهام، بروبة إلهام، سعودي عبدالصمد، دور أخلاقيات الأعمال في تفعيل نظام حوكمة الشركات العائلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2019م.
7. الحجازي، طلال محمد علي الججاوي، محمد محسن عبد الرضا، إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 42، بغداد، 2018م.
8. أريني، طه أحمد حسن أريني، التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق، مجلة تنمية الراقدين، العدد 85، المجلد 29، الموصل، 2007م.
9. بور، محمد بور، أحمد شنان بحر، مدى التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارة المالية، المجلد 11، العدد 1، بابل، 2019م.
10. برينس، أحمد كاظم برينس، شهد إبراهيم أحمد، تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 56، بغداد، 2020م.

11. بلة، عبد الفتاح آدم بلة، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة المراجعة ودورها في المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي، مجلة جامعة سنار للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 2، سنار، 2021م.
12. جمعة، أحمد حلمي جمعة، الريادية في المحاسبة والتدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011م.
13. حسين، سطم صالح حسين، محمود سامي محمود، حوكمة الشركات ودورها في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، تكريت، 2019م.
14. حماد، طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005م
15. رشاد، فراس حسن رشاد، سجاد خلف حسين، مزاهر عبد الله أحمد، دور أخلاقيات العمل في تحقيق التميز المؤسسي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 47، تكريت، 2019م.
16. سليمان، محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري"، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م.
17. سمير، عطوي سميرة، بديسي فهيمة، حوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 28، الجزائر، 2012م.
18. سمية، قحמוש سمية، خواري سميرة، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة آفاق علوم إدارية واقتصاد، المجلد 2، العدد 2، سكرة، 2018م.
19. عبد العال، طارق عبد العال، حوكمة المؤسسات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة بالمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
20. عيسى، سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 45، الإسكندرية، 2008م.
21. علي، شفاء محمد علي، كاظم جواد جاسم، تأثير الحوكمة على جودة الأداء، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مجلد 9، العدد 2، بابل، 2017م.
22. عبد الرحمن، عمار عصام عبد الرحمن، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 3، العدد 45، بغداد، 2018م.
23. عطية، كزار حاتم عطية، علي غانم شاكر، الحوكمة وانعكاساتها على السمعة المصرفية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 1، بابل، 2020م.
24. عابد، محمد نواف عابد، استخدام قانون بلفورد في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 2، فلسطين، 2018م.
25. فريد، أمينة فداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مجلة الجامعة، جامعة باجي مختار، المجلد 1، العدد 16، الجزائر، 2014م.
26. قزال، إسماعيل قزال، صوفيا زحاف، أحلام قزال، قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 4، الجزائر، 2019م.
27. محمد، صالح محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية، رماح، 2016م.
28. نقموش، عادل نقموش، الأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2019م.
29. يونس، نجاد محمد معري يونس، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جدة، 2019م.

30. Black et al ,Does Corporate Governance Affect Firm Value Evidence from Australia, Journal of Contemporary Accounting and Economics (11): 2017

31. <https://acc-jordan.blogspot.com, 4/1/2021,4:47,am>.